

دور الجزائر في مواجهة الأزمات الاقتصادية الدولية

Algeria's role in facing international economic crises

تاريخ الاستلام : 2022/04/05 ؛ تاريخ القبول : 2022/10/13

ملخص

لقد رافقت الأزمات الإنسان منذ القدم، وتعامل معها وفق إمكانياته للحد من أثارها. حيث حصدت الكوارث العديد من الأرواح البشرية في كثير من بقاع العالم، ولم تنتج منها حتى البلدان الأوروبية المصنعة. إذ لم يظهر الاهتمام بعلم إدارة الأزمات إلا حديثاً، وفشلت الحركات الاقتصادية، منها أزمة تفجير "مفاعل تشيرنوبل" التي تضررت منها جميع القطاعات، وتفجير بركان في أوروبا، وظهور مرض أنفلونزا الخنازير والطيور، فاستغنت عن كميات كبيرة من ثرواتها الحيوانية وعدم رغبة الدول على شراء تلك المنتجات، وأزمة البورصات المالية في نيويورك، التي واجهت الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي في يوم الاثنين الأسود بتاريخ 19/10/1987، وانهارت فيها أسعار الأسهم في بورصة "ول ستريت" بنيويورك كانت خسارتها 500 مليار دولار. ثم انتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية كبورصة لندن وطوكيو. وبالنظر لسلبيات الدول المصدرة للنفط انخفضت إيراداتها المالية، ما انعكس سلباً على مشروعاتها الاقتصادية والتنموية وإيراداتها السلعية، مما أضر بصادرات الدول المصنعة فاتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات لحماية الاقتصاد وتوقيف عملية فتح رأس مال البنوك العمومية ورفضت الدخول في مغامرة الصناديق السيادية للاستثمار بالخارج.

الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية، الأزمات المالية، الكوارث الطبيعية، أزمة البورصات، انخفاض الدولار.

* رابع بوحيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية-
قسم الحقوق - جامعة محمد
الصادق بن يحيى - جيجل
(الجزائر)

Abstract

Crises have accompanied man since ancient times, and he dealt with them according to his capabilities to limit their effects. Where disasters claimed many human lives in many parts of the world, not even the industrialized European countries were spared. Interest in the science of crisis management has emerged only recently, and economic movements have failed, including the crisis of the explosion of the "Chernobyl reactor" that affected all sectors, the explosion of a volcano in Europe, the emergence of swine and bird flu, so it dispensed with large amounts of its animal wealth and the unwillingness of countries to buy Those products, and the financial stock market crisis in New York, which faced the American capitalist economy on Black Monday on 19/10/1987, in which stock prices collapsed on the Wall Street Stock Exchange in New York, losing \$500 billion. Then the crisis moved to the rest of the global stock exchanges such as the London Stock Exchange. and Tokyo. In view of the negative aspects of the oil-exporting countries, their financial revenues decreased, which negatively affected their economic and development projects and their commodity imports, which harmed the exports of the industrialized countries. The Algerian government took measures to protect the economy and stopped the process of opening the capital of public banks and refused to enter into the adventure of sovereign funds to invest abroad.

Keywords: economic crises, financial crises, natural disasters, stock market crisis, dollar decline.

Résumé

Les crises accompagnent l'homme depuis l'Antiquité, et il les a traitées selon ses capacités pour en limiter les effets. Alors que les catastrophes ont coûté la vie à de nombreuses personnes dans de nombreuses régions du monde, même les pays européens industrialisés n'ont pas été épargnés. L'intérêt pour la science de la gestion de crise n'est apparu que récemment, et les mouvements économiques ont échoué, notamment la crise de l'explosion du « réacteur de Tchernobyl » qui a touché tous les secteurs, l'explosion d'un volcan en Europe, l'émergence de la grippe porcine et aviaire. , il s'est donc débarrassé de grandes quantités de sa richesse animale et de la réticence des pays à acheter ces produits, et la crise financière boursière à New York, à laquelle l'économie capitaliste américaine a été confrontée le lundi noir du 19/10/1987, au cours de laquelle les actions les prix se sont effondrés à la Bourse de Wall Street à New York, perdant 500 milliards de dollars, puis la crise s'est propagée au reste des bourses mondiales telles que la Bourse de Londres et Tokyo. Compte tenu des aspects négatifs des pays exportateurs de pétrole, leurs revenus financiers ont diminué, ce qui a affecté négativement leurs projets économiques et de développement et leurs importations de matières premières, ce qui a nui aux exportations des pays industrialisés. Le gouvernement algérien a pris des mesures pour protéger l'économie et arrêté le processus d'ouverture du capital des banques publiques et refusé de se lancer dans l'aventure des fonds souverains pour investir à l'étranger.

Mots clés: crises économiques, crises financières, catastrophes naturelles. crise boursière. La baisse du dollar.

I - مقدمة

إن الأزمات التي تحدث في المنظمات أو المؤسسات ما هي إلا تغييرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة أو المؤسسة دون توقع لها أو فرض لتجنبها، والحقيقة التي يفترض أن نقف أمامها كثيراً كي ندركها هي عدم وجود دولة في العالم محصنة تماماً من الأزمات، حتى وإن نجت من هذه المخاطر والأهوال لسنوات عديدة. فقد رافقت الأزمات الإنسان منذ أن وجد على هذه الأرض وتعامل معها وفق إمكانياته المتاحة للحد من آثارها.

ورغم قدم هذه الأزمات عبر الحضارات المتعاقبة، إلا أن الاهتمام بعلم إدارة الأزمات لم يبرز إلا حديثاً، نتيجة تعدد الكوارث المدمرة من ناحية، وارتفاع الأصوات التي ما انفكت تنادي بأن شيئاً ما يجب أن يتخذ تجاه الأحداث الكبيرة والمفاجئة، وذلك لمنعها أو الحد من آثارها. وكثيراً ما يقال إن كل أزمة تحتوي بداخلها بذور النجاح وجذور الفشل أيضاً.

فالأزمة الاقتصادية قد تحدث في العديد من البلدان، وقد تمر بصعوبة على الكثير منها، وتعتمد الحالة على قوة البلدان النامية الاقتصادية والكمية الوفيرة من الثروات الطبيعية وكفاءة الصناعة في تلك البلاد. وقد سمعنا عن الكثير من تلك الأزمات حدثت في بلدان متقدمة وسببت ضرراً بليغاً في اقتصادها خلافاً للتوقعات بقدرة تلك البلد على تجاوز تلك الأزمة. فبخصوص الأزمة في أوروبا كانت الأزمات الاقتصادية سبب في فشل الحركات الاقتصادية للعديد من تلك البلدان، ونذكر منها أزمة تفجير مفاعل تشيرنوبل والتي تضرر منها جميع القطاعات الصناعية والزراعية وحتى السياحية، من مخاوف عديدة بخصوص إشعاعات غطت نصف تلك السفارات الأوروبية، وأيضاً الأزمات الطبيعية مثل تفجير بركان في أوروبا وانتشار الدخان فوق معظمها، وظهور مرض إنفلونزا الخنازير والطيور، والتي دفعت أوروبا إلى الاستغناء عن كميات كبيرة من ثرواتها الحيوانية، وعدم رغبة الدول الأخرى على شراء تلك المنتجات من دول أوروبا. كانت تلك الأزمات كبيرة لدرجة أخذت حيزاً عالمياً وإعلامياً كبيراً، مما تسبب بخسارة مليارات الدولارات للعديد من الدول والشركات.

لقد احتاج العالم الاقتصادي إلى فترة طويلة للقيام ببناء اقتصادي ومالي، للوصول إلى ما هو عليه في الوقت الحاضر. لقد حطمت تلك الأزمات ذلك البنيان في خلال عدة أشهر. إذن فالأزمة الاقتصادية واقعياً تحدث بشكل متدرج منبثق إلى الساحة بشكل سريع، بحيث يصبح من الصعب مواجهتها بصورة يسيرة.

تمت دراسة هذا الموضوع في مبحثين، معتمدين فيه ثنائية المطالب في كل مبحث. أما معالم إشكالية الدراسة فيمكن إبراز صياغتها على النحو التالي:
ما المقصود بالأزمة الاقتصادية؟ ما تأثيرها على الاقتصاد العالمي؟ كيف يمكن تجنبها والتخلص منها؟ وكيف كان دور الجزائر في مواجهة هذه الأزمات؟

II. ماهية الأزمات الاقتصادية

1. تعريف الأزمات الاقتصادية وأسبابها

1.1. تعريف الأزمات الاقتصادية

لقد تم استعمال مصطلح الأزمة في دراسات علم الاقتصاد وعلم الإدارة بشكل كبير، فتعتبر الأزمة موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية وتتلاحق فيها الأحداث، تتشابك فيها الأسباب مع النتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية¹

كما تعبر عن تهديد مباشر لبقاء النظام الذي يواجه مصيره بالفناء أو الانهيار، ذلك بسبب الكارثة التي قد تؤدي إلى انهيار مقدماته وأسباب وجوده، فحريق شركة بالكامل قد ينهي حياتها من الوجود وانفجار مجموعة أنابيب شركة بترول يهدد بقاءها، والحرب الأهلية في إحدى الدول قد تنهي الحكم فيها وتنقله إلى حكم آخر.² مما سبق نستخلص أن الأزمة تتمثل في مرحلة حرجة تواجهها المنظمات، فينتج عنها خلل أو توقف بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظمات وبصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لها، ويدفع سلطة اتخاذ القرار فيها إلى ضرورة التدخل السريع لنجتها وإعادة التوازن لهذا النظام.

ومن هنا يمكننا القول بأن الإرث التاريخي التنظيري للنظام الرأسمالي يؤمن تماما بتلقائية التوازنات بفعل اليد الخفية وفق النظريات التي جسدها الطرح الذي قدمه ساي في قانونه للأسواق أن لا كساد في النظام الرأسمالي، إلا أن الأحداث والمتغيرات قد أزاحت ودفرت هذه التلقائية فأصبحت الأزمة الاقتصادية مرتبطة أساسا بالنظام الرأسمالي.³

ومنه فإن الأزمة الاقتصادية عرفت بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، كما يعرفها آخرون بأنها مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة الرأس مال الدورية والتي تعبر أيضا عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي.⁴

1.2. أسباب الأزمات الاقتصادية الدولية

لقد واجه العالم أزمات اقتصادية حادة على مر الزمن في مختلف أرجائه قبل الكساد العظيم سنة 1929 وبعده، وسنحاول الإشارة إلى ما انتهت إليه التحليلات والدراسات الاقتصادية لتفسير هذه الأزمات وإرجاعها إلى:

- عدم الاستقرار في سوق الإقراض الدولي وعدم استقرار الأسواق المالية
- تغيرات غير متوقعة في البلدان المدينة مثل عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية.
- تزايد أعباء خدمة الديون مثل هذه التغيرات تتطلب إعادة تقييم أوضاعها من جانب الدائنين
- كما تميزت البلدان التي واجهت هذه الأزمات بسميات مشتركة أهمها :
 - الإفراط في الاقتراض
 - سوء توجيه القروض
 - الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل
 - عدم استقرار النظام الائتماني والتوسع النقدي والائتماني
 - هشاشة النظم المالية والنقدية.

- التسرع في تنفيذ التحرير المالي دون إعداد كافي وبيئة الأطر المختلفة المصاحبة لتنفيذه.⁵

1.3. أنواع الأزمات الاقتصادية

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الرأسمالي وهي: الأزمة الدورية، والأزمة الوسيطة، والأزمة الهيكلية.

أ-الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج):

تدعى أحياناً «الأزمة العامة» فتصيب تكرار الإنتاج، وتشمل كل عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسة فيها:

الإنتاج والتداول، الإستهلاك والتراكم. وهذا يعني أن الهزات التي تتولد عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً إذا ما ووزنت بغيرها من الأزمات.

ب-الأزمة الوسيطة:

فتكون أقل اتساعاً وشمولاً من سابقتها، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كثيرة في الإقتصاد الوطني. وتحدث هذه الأزمات نتيجة لإختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي: فالأزمات الوسيطة لا يمكن أن تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز الأزمات الدورية العالمية لفيض الإنتاج.

ج-الأزمة الهيكلية:

فتشمل في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الإقتصاد العالمي، منها على سبيل المثال، أزمة الطاقة وأزمة المواد الخام، وأزمة الغذاء، وغيرها. وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الإقتصاد، فإنه لا بد أن يكون قطاعاً مهماً وأساسياً كمصادر الطاقة، أو صناعة الحديد والصلب، أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك. فالأزمات في الفروع الصغيرة ولو إستمرت مدة طويلة، لا يمكن أن تصبح أزمات دورية، لأنها لا تمس جميع جوانب الإقتصاد الأخرى وقطاعاتها. ويعتقد أغلب الإقتصاديين بضرورة التفريق بين الأزمات الدورية والوسيطة والهيكلية، مستندين في ذلك إلى عدد من المعايير، أهمها حتمية ظهورها في سياق الدورة الاقتصادية أو عدم حتمية ذلك، وكذلك عمق الأزمة وأثرها في الأطر الوطنية، ثم شمولها أو عدم شمولها لقطاعات الإقتصاد الوطني.⁶

2. أبرز الأزمات الاقتصادية الدولية

1.2. أزمة الكساد العظيم

وهي أسوأ كارثة تواجه الإقتصاد العالمي وتسمى أزمة الكساد الكبير، وهي لحد الآن لازالت محط اهتمام الباحثين، فهم يعيدون تحليل أسبابها، وكيفية خروج الولايات المتحدة منها، حيث كانت أكبر المتضررين منها. لقد بدأت الأزمة بتاريخ 1929/09/24 في بورصة نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق، لكن لا وجود للمشتريين، انتشر الذعر وتسارع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم وظلت الأسعار في تدني. وفي نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين بل أن 11 مضارباً انتحروا في نهاية النهار، بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب منهناتن، وانهارت البورصة وبلغ إجمالي الخسائر 30 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 1929/10/22 و1929/11/13 إلى أن فقد مؤشر داو جونز 98 % من قيمته في عام 1932 وهذا المبلغ في حينه يمثل عشرة أضعاف الميزانية الفدرالية، ويفوق الإنفاق الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى، واستكملت الأزمة تأثيراتها حيث أعلنت عشرات المؤسسات المالية إفلاسها، وأغلقت العديد من المصانع أبوابها وسرحت

أعداد هائلة من العاملين وتوقف الإنتاج وانتقلت الأزمة إلى بقية الأسواق العالمية، خصوصا في إنجلترا وفرنسا وألمانيا، وكانت تأثيراتها في ألمانيا أكثر حدة، حيث تسببت في سقوط الحكومة وصعود النازيين، وأفلست مئات البنوك وشركات التأمين الأمريكية، وتوقفت عجلة الإنتاج في البلدان الرأسمالية المتقدمة وتدهور النظام الاقتصادي برمته.

2.2. أزمة النفط والمالية لسنتي 1986 و1987 (أزمة البورصات المالية في نيويورك)

عرفت أسعار النفط تطورات حادة يعود سببها إلى مجموعة من الأزمات عرفت السوق النفطية كانت أولها أزمة 1973 (حرب العرب)، وفيها فرضت دول الأوبك سيطرتها على السوق النفطية من خلال وقف إمداد أمريكا بالبنترول العربي، ثم توالى الأزمات، ولكن أبرزها أزمة 1986 حيث عرفت انهيار مريع في أسعار النفط كان سببها هو زيادة المعروض النفطي عن الطلب النفطي، فانعكس بالسلب على المداخل والحصول السوقية لدول الأوبك، الأمر الذي حفز دول المنظمة للتعاون فيما بينها فانتعشت الأسعار وبقيت في مستوى متذبذب.⁷

أما الأزمة المالية لعام 1987 أو أزمة البورصات المالية في نيويورك، تعد من الأزمات المهمة التي واجهت الاقتصاد الرأسمالي، منها الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، كان تاريخ حدوثها يوم الإثنين 1987/10/19. حيث انهارت فيها أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت في نيويورك وبلغ مجموع الخسائر 500 مليار دولار، ثم انتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية ومنها بورصة لندن وطوكيو وكانت هذه الأزمة أقل حدة من أزمة الكساد العظيم، إذ لم تستمر فترة طويلة من الزمن (سنة واحدة) وفيها تلاشى مؤشر البورصة الأسترالية تماما وهبطت أسعار العقارات، وانهار مؤشر نيكاي بمعدل الثلثين، ثم عادت بعد هذه السنة المؤسسات المالية والإنتاجية إلى العمل من جديد.⁸

3.2. الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

في الاقتصاديات الرأسمالية خصوصا البلدان الرأسمالية المتقدمة كالولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية واليابان، يستطيع المستهلك شراء ما يحتاجه من السلع والخدمات وذلك عن طريق حصوله على قروض من البنوك، ومنها صناديق الاستثمار في تلك البلد. ولعل النشاط العقاري المتمثل في بناء المساكن أو الأراضي العقارية التي يحتاجها الأفراد لسكنهم، يعتبر من أهم الأنشطة التي يعتمد في تنفيذها على الاقتراض من البنوك وبهذه الطريقة تم اقتراض مبالغ كبيرة جدا من البنوك لبناء المساكن وتطويرها وذلك بضمان المساكن نفسها.

وحتى تستفيد البنوك من هذه الضمانات قامت بتحويلها إلى سندات استثمارية بيعت في أسواق الأوراق المالية (البورصات) وقام المستثمرون الذين اقتنوا هذه السندات بتأمينها في شركات التأمين، لتجنب المخاطر التي يمكن أن تواجه هذه السندات وتضر بالمستثمرين وإعادة تحديد تواريخ لسداد القروض والفوائد المترتبة عليها، لضمان استرداد أموال البنوك في هذا النوع من الإقراض، ولم تأخذ بالحسبان أهمية التحليل المالي ومعرفة قدرة المقترضين على السداد في التواريخ المحددة لذلك وإعطاء هذا الموضوع القدر المناسب من الاهتمام.

وكانت النتيجة هي امتناع العديد من المقترضين عن السداد لعدم قدرتهم على ذلك، وأضحت هذه القروض ديونا لا يمكن استرجاعها أو (ديون ميتة) وهذا ما تسبب في نقص السيولة في أغلب البنوك، لاسيما تلك البنوك التي لم تراعي التوازن المطلوب بين السيولة والإقراض، والتي تحدت بتجربة البنوك العالمية عبر تطورها، بما جعلها معيارا نمطيا يجب الأخذ به. وفجأة وجدت العديد من البنوك نفسها غير قادرة على تلبية طلبات المودعين وحتى تعالج هذه البنوك مشكلة انخفاض السيولة لديها قامت بعرض العقارات التي لم يسدد أصحابها القروض التي استلموها من البنوك ذات العلاقة، ولكنها لم تجد المشترين، مما أدى إلى انهيار العديد من هذه البنوك من جهة، وانخفاض

أسعار العقارات من جهة أخرى، الأمر الذي دفع حاملي السندات إلى التوجه إلى شركات التأمين للتعويض عن خسائرهم، وهذا ما أدى إلى انهيار مؤسسات التأمين، وبذلك تعرضت العديد من البنوك وشركات التأمين إلى الإفلاس.⁹

ولم تتوقف الأزمة عند حدود البنوك والمؤسسات المالية، وإنما انتقلت بدورها إلى شركات الإنتاج في الاقتصاد، فالشركات أصبحت تعاني من انخفاض مبيعاتها بصورة كبيرة ولم تجد من يقوم بإقراضها مما دفعها إلى تسريح أعداد هائلة من العاملين لديها، مما زاد من ضعف القوة الشرائية وأدخل الكثير من الاقتصادات في حالة ركود، وانتقلت الأزمة إلى دول أوروبا الرأسمالية المتقدمة واليابان وكثير من البلدان التي ارتبطت اقتصاداتها مع الاقتصادات المتطورة.¹⁰

III. آثار الأزمات الاقتصادية الدولية وطريقة إدارتها من قبل الجزائر

1. آثار الأزمات الاقتصادية الدولية:

سنخص بالذكر آثار أزمتي سنة 1986 وسنة 2008 كالآتي:

1.1. آثار أزمة 1986:

كما ذكرنا سابقا أن السبب الرئيسي في الأزمة العالمية لسنة 1986 هو انهيار أسعار النفط والكثير ممن يعتقد أن انخفاض أسعار النفط سيؤدي بالضرورة إلى إنتعاش الاقتصاد العالمي، حقا فإن انخفاض الأسعار، يعني انخفاض تكاليف الطاقة المستخدمة من قبل المنتجين والمستهلكين، وأن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وإلى تخفيف حدة التضخم وإنخفاض فاتورة الطاقة يؤدي بالعائلات إلى زيادة قدرتهم الشرائية، وبالتالي إستهلاك جميع السلع. كما أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى القضاء على البدائل الطاقوية ويضعف عمليات التنقيب، مما يشكل فائدة لدول أوبك على المدى الطويل، بالإضافة إلى رفع الضغط على الدول النامية المستوردة للنفط ومساعدتها على دفع ديونها الخارجية.

لكن بالنظر للسلبات فإنه بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فإن إيراداتها المالية ستخفض مما ينعكس سلبا على مشروعاتها الاقتصادية والتنموية، بالتعدي إلى الإنخفاض في وارداتها السلعية الأمر الذي يضر بصادرات الدول المصدرة.¹¹

أما بالنسبة لآثار هذه الأزمة على الجزائر، فكان كل انخفاض بمقدار 1 دولار للبرميل كان يعني خسارة مبلغ قدره 500 مليون، هذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي:

أ-الميزانية العامة

وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر بـ 24 دولار للبرميل، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار دج من الجباية البترولية. وتمت مراجعة الميزانية بسبب إنخفاض الأسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار دج بإيرادات جبائية تقدر بـ 29 مليار دج، إلا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك، لأن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار دج.

ب-المديونية الخارجية

قفزت ديون الجزائر الخارجية من 5,17 مليار دولار عام 1985 إلى 21 مليار دولار عام 1986 لتصل عام 1990 قيمة 25 مليار دولار، كما أن قيمة (وزن) خدمة الدين بالنسبة إلى قيمة الصادرات أصبحت تقدر بـ: 6,66%.

ج-الاستثمارات

إضطرت الجزائر إلى تقليص الإستيراد عام 1986 من 12 إلى 5,9 مليار دج، إنعكس هذا سلبا على الإستثمارات، وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة سابقا. أما المشاريع الجديدة فكان يتم إختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للموارد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات

الأخرى من أي تأخير.

د- معدلات النمو الاقتصادي

انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الإستثمار، لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي، حيث يتبين لنا إنخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة 1986، حيث وصل إلى % 2,18 من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989 وهذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ % 4,47 عام 1979.¹²

2.1. آثار أزمة 2008

لقد أثرت الأزمة على مختلف الأسواق العالمية، وبطبيعة الحال النتيجة هي أن التأثير على كل القطاعات المالية والإقتصادية على حد سواء كما تبين مختلف المؤشرات كمستوى التشغيل ومعدلات النمو والأسعار والتجارة الخارجية. أما بالنسبة لقنوات إنتقال الأزمة إلى الجزائر، فهي ترجع إلى درجة إرتباط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي من الجانب المالي والتجاري، والتي يمكن أن نتطرق لها في العناصر التالية :

- أ- اعتماد جانب إيرادات الميزانية على الجباية البترولية.
- ب- التأثير الأكبر كان عن طريق أسعار النفط العالمية، حيث تعتمد الصادرات الجزائرية بشكل كبير على المحروقات حيث تصل إلى 97 %.
- ج- عدم ميل التبادل التجاري في صالح الجزائر، لأن أغلبية واردات الجزائر بالأورو، في حين أن أغلب صادراتها بالدولار، وهذا في ظل تدهور الدولار.
- د- تآكل احتياطات الصرف الموظفة بالدولار في حال استمرار انخفاض سعر صرف الدولار وخاصة أن الجزائر تستثمر جزء منها في سندات الخزينة الأمريكية¹³.

3.1. آثار الأزمة على الجزائر

لقد شهدت تراجعا كبيرا في صادراتها لسنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع بالطبع إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة، وبسبب التخفيض في الكميات المصدرة من المحروقات بموجب التزامات الجزائر إتجاه منظمة الأوبك، حيث شكلت المحروقات ما نسبته 97.6% من الصادرات سنة 2009 و 97.56 % سنة 2008 وقدر رصيد الميزان التجاري بـ 4586 مليار دولار وهو رصيد مخيف مقارنة برصيد 2008 والمقدر بـ 39819 مليار دولار. أما بالنسبة للواردات فقد عرفت تراجعا طفيفا مقدر بـ 0.95 % متأثرة بإنخفاض واردات السيارات وانخفاض فاتورة الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية التي بلغت 5.8 مليار دولار سنة 2009 مقابل 7.8 مليار دولار سنة 2008، أي انخفاض بنسبة 25.64 % بسبب تحسن الظروف المناخية.

غير أن الملاحظ أن رصيد المبادلات التجاري للجزائر في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر يعد سالبا، حيث بلغت قيمة واردات الجزائر خلال الشهور العشرة الأولى من العام 2009 من هذه المنطقة 1.37 مليار دولار مقابل 1.05 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام 2008. بينما بلغت صادرات الجزائر إليها 1.08 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2009 مقابل 2.18 مليار دولار العام 2008. أما فيما يخص معدل البطالة ومعدل التضخم فقد سجلت الجزائر تراجعا في معدل البطالة والذي قدر بـ 10.2 % سنة 2009 مقارنة بـ 11.3 % ومع ذلك تعتبر النسبتين كبيرتين وتبقى فئة الشباب أكثر فئة تعاني من البطالة. وقد انعكست الأزمة الإقتصادية إيجابا على بعض الجوانب في الإقتصاد الجزائري وتمثلت في النقاط التالية:

- انخفاض أسعار العديد من السلع في السوق العالمية، فكما يؤدي نمو الاقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للاقتصاد على الأمد القريب.
- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يخلق ديناميكية في الاقتصاد، مثل إنهيار أسعار الحديد ساعد قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره، إثر إرتفاع أسعاره في السوق العالمية.¹⁴

2. سياسة الجزائر في مواجهة هذه الأزمات

سنخصص هذا المطلب لدراسة موقف الجزائر من أزمة 2008 وكيف حاولت إدارة هذه الأزمة كالآتي:

إن الأزمة المالية التي تعرفها سوق المال العالمية ، والتي لا أحد يعرف مدة وحدة استمرار وضعية الاقتصاد العالمي، أعاققت مسار التطور الكبير الذي شهده الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يتطلب دراسة جميع الاحتمالات لمواجهة الأزمة، وعلاج سريع لبعض العراقيل ومنه إقرار وسائل ملموسة في اتجاه حماية الاقتصاد الوطني وفي الوقت المناسب، حيث أن أحسن وسيلة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية تكمن في تحقيق نمو معتبر ومستدام على المدى المتوسط خارج قطاع المحروقات، على إعتبار أن تراجع العائدات البترولية قد يؤثر سلبا على المدى البعيد في النمو، لذا يجب وضع خطة عمل للنهوض بالقطاع الإقتصادي الوطني الذي يبدأ بتأهيل النسيج الصناعي والمؤسساتي، بالإضافة إلى ترقية الاستثمار وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.2. ردود الأفعال الأولية

لقد أكدت مختلف مصادر السلطات الجزائرية أن الصحة الاقتصادية والمالية للجزائر لا تدعو للقلق، وأن وضع البلد متحسن نوعا ما حاليا، في الوقت الذي تهدد فيه الأزمة المالية العالمية العديد من اقتصاديات البلدان بالركود. ونظرا للتغيرات التي تحصل في العالم، قررت السلطات المالية الجزائرية تشكيل لجنة خبراء لمتابعة ومراقبة تداعيات الأزمة المالية الدولية، وتطورات الأسواق العالمية وتقديم الأوضاع وعرض الاقتراحات.

أكد وزير الحكومة بأن الجزائر تتمتع بقدرات تسمح لها باجتياز هذه الأزمة دون عواقب كبرى وأشار الوضع الاقتصادي العام للبلاد على تأكيده للاستقرار، بعد أن تخلصت البلاد من أعباء المديونية الثقيلة ، مذكرا في هذا الصدد بحكمة قرار التسديد المسبق للمديونية الخارجية، الذي ساهم إلى حد بعيد في التخفيف من آثار الأزمة، والتي سدد منها 16 مليار دولار في ظرف سنة واحدة، الأمر الذي مكن البلاد من توفير ملياري دولار، كانت ستذهب في صورة خدمات للمديونية الخارجية.¹⁵

وخلال عرضه مخطط عمل الحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، تطرق أيضا إلى عدة محاور لعل أبرزها كيفية تعامل الدولة الجزائرية مع مسألة انخفاض سعر البترول. حيث أكد بأن احتياطات الجزائر ستسمح لها بالتكفل ودون عناء بكل حاجياتها الخارجية، وأشارت الإحصائيات انه حتى ولو استقر سعر برميل النفط في مستوى 30 دولار ولمدة ثلاث سنوات كاملة، فإن الجزائر ستبقى تحتفظ على احتياطات للصرف تناهز 50 مليار دولار. كما ساعد أيضا مواجهة الجزائر تداعيات الأزمة المرجعية الوقائية لقانون القرض والنقد في سنة 2003، وكذا قرار توقيف خوصصة البنوك العمومية في سنة 2007، على خلفية ظهور أزمة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتخلي عن إدخال العملة الوطنية في وضعية الصرف الكلي للعملة الصعبة. وقد اتخذت الحكومة الجزائرية على هذا السياق إجراءات استطاعت بها حماية الاقتصاد من التأثير السريع للإقتصاد. وعند ظهور البوادر الأولى لهذه الأزمة قررت الجزائر

توقيف عملية فتح رأس مال البنوك العمومية كبنك القرض الشعبي الجزائري كما رفضت الجزائر الدخول في مغامرة الصناديق السيادية للاستثمار في الخارج. ولفت الوزير إلى أن هذه الإجراءات والتدابير، مكنت البنوك العمومية من توفير السيولة الكافية لتمويل المشاريع التنموية الكبرى، وذلك بالإعتماد أيضا على موارد صندوق ضبط الإيرادات، الذي يتوفر على ما لا يقل عن 400 ألف مليار سنتيم، وهو المبلغ الذي تمكنت الدولة من اكتنازه بفضل تحديد السعر المرجعي للبترول في قوانين المالية السابقة بـ 19 دولارا للبرميل، بالرغم من أن السعر الحقيقي للبرميل كان في حدود السبعين دولارا.

كما أفاد تقرير أعده صندوق النقد الدولي بعد إرساله من قبل خبراء اقتصاديون إلى الجزائر أن هذه الأخيرة نجحت في السيطرة على معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري، بحيث كان من أقل المعدلات في المنطقة.

ودعا FMI السلطات الجزائرية إلى مواصلة ضبط سياسة الإنفاق العمومية وتحسين أدوات وطرق جمع الجباية غير النفطية وعصرنة نظام الموازنة والتسيير الرشيد للبنوك العمومية، وضرورة انسحاب الدولة من القطاع البنكي، وتطوير طرق تمويل الاقتصاد من القطاع غير البنكي في إشارة إلى النهضة بقطاع البورصة¹⁶

2.2. التدابير الوقائية

لتجنب تأثير الأزمة على الاقتصاد الوطني، حذر تقرير لصندوق النقد العالمي خاص بالجزائر، من أن الجزائر ستواجه مصاعب اقتصادية من جراء الأزمة المالية العالمية. وعلى الرغم من إشارة التقرير إلى أن الوضع سيكون مستقراً على المدى المتوسط، باعتبار أن احتياطات البلاد تعادل تكلفة الاستيراد لعامين ونصف، فإنه حذر من استمرار الركود لدى شركاء الاقتصاديين وتأثير تراجع أسعار النفط على المالية العامة وبرنامج الاستثمار العام الذي تنفذه البلاد، لهذا قررت الجزائر إعادة النظر في استراتيجياتها وخططها حول إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومواصلة التطبيق السريع لبرامجها الإصلاحية، استنادا للدراسات التي أقيمت حول مسببات الأزمة المالية وتداعياتها التي مست معظم الدول وجدت الجزائر نفسها أمام خيار وحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني وجعله إقتصاد يتحمل مختلف الصدمات. هذا الحل متمثل في تنويع الإقتصاد وهو طريق للخروج من "الهيمنة البترولية" التي تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال، وبناء من خلاله إقتصاد عصري وقوي خارج قطاع المحروقات وخلق إنتاج قادر على المنافسة، سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية، ومن شأنه أيضا تنويع المداخل والتقليص من البطالة.

كما أن انخفاض أسعار البترول والمواد الأولية في الأسواق العالمية من شأنه أن يؤدي إلى نشوء حالات اقتصادية عسيرة بالنسبة للدول النامية المصدرة خاصة الجزائر، التي قد تعاني بسبب ذلك من عجز في موازين مدفوعاتها، ونقص في تمويل استثماراتها، الأمر الذي قد يعيد البعض منها إلى شبح المديونية ورهن مواردها وإمكاناتها. لذا يتوجب في هذا الإطار ما يلي:¹⁷

أ- ضرورة التقيد بضبط الموازنة وترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو، وإن الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية لتحقيق النمو، بل يتعين عليها تنويع اقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

ب- إن الأزمة المالية الحالية أثرت سلبا على صناعة البترول، وتفرض تحديات كبيرة على الدول المنتجة. لقد نتج عن الأزمة انخفاض حاد في أسعار البترول، إذ تراجع سعر البترول من حوالي 150 دولارا في منتصف العام 2008 إلى أقل من 40 دولارا في بدايات سنة 2009.

ت- وذلك نتيجة هبوط التوقعات المستقبلية للطلب العالمي، بفعل انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي، التي يتوقع أن تبلغ مستويات قياسية لم تبلغها منذ عقود. تنويع مصادر الدخل للجزائر، على خلفية الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على أهم مداخل الجزائر "البترول والغاز" وذلك عن طريق تنويع اقتصادها وعصرنة القطاعات الاقتصادية.

ث- الحذر من العودة السريعة إلى حلقة الاستدانة الخارجية، في حال استمرار أسعار النفط في الأسواق العالمية في الانخفاض، كون الاقتصاد الجزائري لم يتمكن من الخروج من الحلقة المفرغة للاعتماد الكامل على المداخل الريعية، وفشله لحد الآن في بلوغ مرحلة مقبولة من التنوع.

ج- من جانب آخر فإن معدلات التضخم المسجلة خلال السنتين الأخيرتين تعتبر هامة وذات دلالات كبيرة، وبالتالي فإنه على السلطات العمومية، خاصة منها البنكية والمصرفية مرافقة المؤسسات الوطنية لجعلها أكثر تنافسية ومعالجة أوضاعها المالية التي لم تصل إلى المعايير اللازمة والمعمول بها دوليا من حيث حجم الإنتاج والإنتاجية، إلى جانب ضرورة إنشاء مؤسسات استثمارية تسمح بتمويل المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ح- إعادة الاعتبار للقطاعات الإستراتيجية في الصناعة العمومية التي لا تمثل في الوقت الحاضر سوى 5 بالمائة من الناتج المحلي الخام، نتيجة غياب الرؤية الواضحة والإستراتيجية الصحيحة لتطورها وتحميلها لأعباء اجتماعية خاصة في مجال التشغيل، مما جعل دورها غير واضح وموجه للربح والمردودية، إذ أن نسب الإنتاجية تراجعت بصورة مستمرة إلى حدود تقل عن 40 بالمائة، إضافة إلى عدم تجديد أدوات الإنتاج ونقص المواد الأولية في وقت كانت السوق المفتوحة وبرزت بدائل ضاعفت من مصاعب القطاع الصناعي العمومي.

خ- تنشيط بورصة الجزائر ونهج سياسة إعلامية ناجحة ووضع برامج إعلامية كاملة للترويج عن مجالات وأدوات الاستثمار في الجزائر وتوفير المعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين.

د- إصلاح المنظومة البنكية، وذلك بابتعادها عن التسيير الإداري، واتباعها الأدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا.

ذ- يجب إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جريئة، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب.¹⁸

إلى جانب تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، حيث أن الجزائر لا تقدم سوى 5% من الدعم إلى الزراعة. في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10% وأن بعض الدول أعضاء فيها تطبق نسب تجاوزت بكثير هذا المستوى، وصلت في بعض الحالات 50% على أن يكون قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبنيا على ما نخسره أو ما نجنيه في حالة الانضمام أو عدمه. وأن لا يكون ذلك تحت تأثير ضغط كبار المضاربين، وأن توظف لصالحها النصوص المعتمدة حديثا من قبل المنظمة، مثل إجراءات الانقذ برسم المادة 19 للحماية وبما أن بعض التحديات التي يفرضها النظام الجديد للتجارة الدولية ذات بعد إقليمي، فإن مواجهتها تفرض أن تكون السياسة الاقتصادية ذات بعد إقليمي، وذلك بإنشاء التكتلات الاقتصادية والتجارية الجهوية في الإتحاد المغاربي، واتحاد الدول العربية، الشيء الذي يمكن هذه الدول من زيادة التجارة فيما بينها وخلق التكامل الاقتصادي بينها بشروط تفضيلية لا تتوفر في ظل انضمام كل بلد على انفراد إلى المنظمة العالمية للتجارة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تصبح الجزائر من الأسواق الهائلة والواعدة

في وقت قريب، بفضل الموارد الهامة التي تتوفر عليها. كما أن الهدوء والاستقرار أصبح من العوامل الجاذبة في مجال تنافسية الأسواق. وطالب FMI الحكومة بمواصلة الإصلاح المالي وعدم التحجج بالأزمة أمام كل الأصوات المطالبة بتسريع وتيرة الإصلاح والانفتاح.

IV. خاتمة

إن الأزمات الاقتصادية والمالية التي ضربت اقتصاديات دول العالم، ومنها الجزائر في عالم التسعينيات يختلف تماما عن العالم الذي بني باتفاقيات "يلطا" الموقع عليها في 11/04/1945 من قبل رؤساء دول الكبرى. حيث بدأ تنفيذ هذه المرحلة الجديدة اقتصاديا مع السبعينيات بعد أن تأكد أن استخدام القوة العسكرية سوف يكون عملا انتحاريا للعالم، نتيجة تطور التكنولوجيا الحربية في أسلحة الدمار الشامل، إذ كانت الخطوط الأولى في تنفيذ قرار الرئيس الأمريكي "رثشارد نيكسون" يوم 15/08/1971 بحذف اتفاقيات "بروتون وودز" الدولية الموقع عليها في 22/07/1944، والتي تعتمد الدولار كعملة دولية، يستند إلى سعر صرف رسمي بالذهب. وقد أحدث هذا ارتباكا في أسعار سعر صرف العملات وأضعف القدرة الشرائية للبلدان الضعيفة على الحصول في التجارة الدولية.

لقد كانت أزمة الكساد العظيم من أسوأ الكوارث التي تواجه الاقتصاد العالمي التي بدأت في 24/09/1929 في بورصة نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق، لكن لا وجود للمشتريين وتسارع المستثمرون لبيع ما لديهم من أسهم. وظلت الأسعار في تدني، فوجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، وانتحر بعضهم وانهارت البورصة وبلغ إجمالي الخسائر 30 مليار دولار، إلى أن فقد مؤشر "داو جونز" 98% من قيمته في عام 1932. كما كانت لأزمة البورصات المالية في نيويورك التي واجهت الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي يوم الاثنين 19/10/1987 يوما صعبا سمي بيوم "الاثنين الأسود" حيث انهارت أسعار الأسهم في بورصة "ول ستريت" في نيويورك، وبلغت الخسائر 500 مليار دولار ثم انتقلت الأزمة إلى بقية البورصات العالمية ومنها بورصة "لندن" و"طوكيو".

لقد أعاققت أزمة 2008 مسار التطور الكبير الذي شهده الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة، الأمر الذي تطلب دراسة جميع الاحتمالات لمواجهة الأزمة وعلاج سريع لبعض العراقيل. إن ذكر هذه الأزمات كان على سبيل المثال لا الحصر. هذا زيادة على وقوع الكثير منها، وإحداثها للعديد من الخسائر المادية والبشرية، بسبب الكوارث الطبيعية والعوامل البيئية كالجفاف، والأمطار الطوفانية، والفقر والأمراض البيولوجية، وما تحدثه العوامل البشرية من حروب مدمرة.

للإشارة أن الجزائر قد قدمت اقتراح مشروع لإيجاد الحلول المناسبة لمثل هذه الأزمات كيفما كان وقوعها، في أفريل 1974 أمام الجمعية العامة الاممية في خطابها للرئيس "هوارى بومدين" باسم دول عدم الانحياز، لفتح مفاوضات بين دول الشمال ودول الجنوب حول إقامة نظام جديد مؤسس على التعاون العادل، لكنه صدم باستقبال سيئ من "نيكسون" ولم يرفضه تجنباً لغضب الدول النامية التي تشكل ثلثي الأمم المتحدة. بينما الرئيس "ريغان" كان واضحا لرفضه عندما انتقل في 22/10/1981 إلى "كونكن" بالمكسيك، بعزيمة الشطب النهائي على المشروع، وليس للمشاركة في ندوة القمة التي أجمعت 22 بلدا ممثلا للشمال والجنوب. كما ان الدول الرأسمالية اعتمدت في تطبيق اقتصادها مركزة على رأس المال وتجميعه في شكل شركات متعددة الجنسيات، وانتقل عددها من 10000 شركة تملك 30000 فرع عبر العالم سنة 1970 إلى 11000 شركة بعدد 82000 فرع سنة 1979. علما إن استثماراتها سنة 1971 كانت 158 مليار دولار، وارتفعت سنة 1979 إلى 400 مليار دولار. تملك أمريكا أكثر من 48% منها، وتدهور معدل التبادل التجاري تحت تأثير أربعة عوامل رئيسية وهي:

- 1/ عامل انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى البلدان الصناعية وانخفاض سعر البرميل الخام في السوق الحرة للبلدان النامية من 40 دولار إلى 13 دولار سنة 1981.
- 2/ انخفاض قيمة الدولار بقيمة 40% مما كانت عليه سنة 1985 وانخفاض الدينار الجزائري سنة 1991.
- 3/ صعوبة دخول أسواق البلدان الصناعة بالصادرات من المواد الزراعية والمصنوعات بسبب الحماية الجمركية المفروضة والحصار التجاري.
- 4/ ارتفاع أسعار الفوائد عن القروض أكثر من 20% أواخر الثمانينات وخضوعها لشروط اقتصادية لصندوق النقد الدولي.

المراجع:

- 1 محسن أحمد الخضيرى، كتاب إدارة الأزمات، د د ن، د ب ن، لطبعة الثانية، ص 36
- 2 أحمد ماهر (2006)، كتاب إدارة الأزمات، د د ن، د ب ن، 2006، ص 45
- 3 خميس خليل (2016)، الأزمات الاقتصادية والمالية وأثارها على مسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية - عدد 05 ديسمبر 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ص 68.
- 4 خميس خليل، مرجع سابق، ص 79.
- 5 أحمد غنيم (2004) الأزمات المصرفية والمالية، د د ن، د ب ن، 2004، ص 95.
- 6 تعريب علي محمد تقي، عبد الحسين القزويني (1981)، الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1981، ص 88 - 90 .
- 7 جاب الله مصطفى (2016)، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات - حالة الجزائر- مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مج الأول، العدد التاسع، جوان 2016، جامعة الوادي، ص 1.
- 8 زياد رمضان (2002)، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 20.
- 9 عريقات تقي الحسيني (1999)، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999، ص 200.
- 10 وليد أحمد صافي (2009)، الأزمة المالية العالمية 2008 - طبيعتها، أسبابها، وتأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي والعربي- الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة يومي 5- 6 ماي 2009، الجزائر، ص 10-11.
- 11 ضياء مجيد الموسوي (1990)، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 1990، ص 38.
- 12 ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 41-43.
- 13 قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر- كتاب الملتقى الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم، د س ن، الجزائر، ص 100.
- 14 فريد كورتل (2009)، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية- مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي- جامعة الجنان، لبنان، يومي 13-14 مارس 2009، ص 15-17.
- 15 مراحي البحري، تأثير الأزمات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، د س ن، ص 99، 100.
- 16 مراحي البحري، مرجع سابق، ص 101، 102.
- 17 مراحي البحري، مرجع سابق، ص 102.
- 18 ماري عمار، فالي نبيلة (2009)، الأزمة المالية الحالية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009 ص 29.